قرطاس

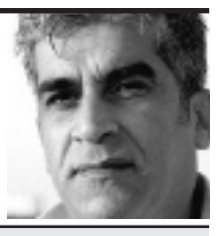

▪ أحمد عبد الحسين

طفل مرعوب يمسك بعباءة أمه

في الديمقراطيات المشكوك بها، من يصل إلى الحكم أولاً يمكث طويلاً وربما إلى أن يتذكره الله ويقدس سره بعد عمر طويل. ليس بسبب رغبة ذاتية في الحكم والتصاق بنعيمه فحسب، بل لأنّ مقدرات الدولة كلها أصبحتْ بيديه يوجهها يميناً أوشمالاً، ينفق فيها دون وجع قلب على كل ما يديم سلطانه، وأيضاً لأن الرعية المطيعة عادة تثق تقليدياً بصاحب السلطة بناء على ثقافة مترسخة فيهم مؤداها أن الشين الذي تعرفه خير من الزين الذي لا تعرفه. ورأينا كيف أنّ تمسّك الشعوب بأذيال حكوماتها تمسّكَ الطفل المرعوب بعباءة أمه منع فرصاً كبرى للتقدّم وفوّت على هذه الشعوب أن تخرج من هوياتها الصغرى إلى رحابة المكوّن الاجتماعي الأكبر في دولة تستحق اسمها.

العراق نموذجُ هذا العصر للدولة ذات الديمقراطية غير الأكيدة، هناك انتخابات، ومفوضية انتخابات يقال إنها مستقلة، وهناك قضاء يحرص الجميع على القول انه منفصل عن سائر السلطات وهناك أحزاب ترفض أنْ يُسنّ لها قانون أحزاب، وهناك منظمات مجتمع مدني تدور حول أغلبها شائعات تبتدئ بعدم جدواها وتنتهي بقيام أعضائها بسرقات فلكية شأنهم شأن الساسة، وهناك ما هو أفدح، مجلس وزراء يفترض أن رئيسه يشكل فيه مجرد صوت واحد حاله حال أيٍّ من وزرائه، لكنّ رئيس الوزراء آمر ناه، وهناك حمّى الاستيلاء على أكبر عدد من المناصب في آنٍ واحد بسبب عدم ثقة الشخص الأوحد بمن حوله.

الشخص الذي وصل السلطة بـ"الديموقراطية". التي تعني عندنا مجرد الانتخابات. لن يعطيها، بل لن يعطيهما معاً لا السلطة ولا الانتخابات، سيحرص على أن تكون كل المؤسسات والآليات التي تسهم بصناعة الانتخاب وتحفّ به موجودة في يديه الكريمتين، أكثر من ذلك سيعمد إلى فتح خزانة الدولة "التي سيطر عليها بالديموقراطية" من أجل إدامة ديمقراطية تديم حكمه.

اللغط الحاصل اليوم حول قانون البنى التحتية ليس أكثر من إعداد مقصود للتهيئة للانتخابات القادمة، يريد ائتلاف دولة القانون "الذي هو المالكي والمالكي هو" أن يمرر القانون الذي يسمح ببناء مشاريع بالدفع الآجل رغم اعتراض سائر الكتل، فالقانون مبهم، نواب استغربوا أن يرفع للتصويت عليه، السيدة رئيسة لجنة الخدمات في البرلمان قالت "" لا يمكن أن نعطي صكاً للحكومة بـ٣٧ مليار دولار مقابل قانون بورقتين ورؤوس نقاط بسيطة وبدون تفاصيل"، فإذا عرفنا أن هذه الـ ٣٧ مليار دولار ستصبح بعد أربعة أعوام فقط ٥٠ مليار دولار، لن يتبقى أمامنا لفهم إصرار المالكي على تمرير القانون ولو بالصفقات إلا العودة إلى الكلمة السحرية: البقاء في الحكم، فالانتخابات قادمة، وبعد سنة من الآن يمكن أن تبدأ الشركات "المدفوع لها بالآجل" عملها، وسيعلو الغبار ونرى الرافعات أخيراً في العراق، وسنرى عمالاً متربين وسيظهر المالكي كل يوم ليقول إن هناك بناء أخيراً يا شعبي العظيم بدأته في اليومين الأخيرين من ولايتي الثانية فانتخبوني. والناس ستصدّق، دائماً تصدّق، وستعلو الأهازيج وتعم الأفراح ويردح الرادحون وتأتي مادلين مطر يرافقها فراس الغضبان وتنثر الفلوس وكارتات التلفونات من الطائرات المروحية ونهوّس شيباً وشباناً: ما ننطيها .. ما ننطيها!

عـــن الإجحـــاف وتخلـــف الإدارة

رسالــة شبــه مفتوحــة لوزيــر التعليــم العالــي

ترددتُ كثيراً، أيها السيد الوزير، قبل الشروع بكتابة هذه الرسالة. وتردّدتُ بعد كتابتها في ما إذا سيكون مفيداً نشرها في الصحافة أم إيصالها لمكتبكم مباشرة. في الحالة الأخيرة تيقنتُ، بأم العين، عند مراجعاتي الوزارة من أجل إيداع ملفي المتعلق بتصديق صحة صدور الشهادات الجامعية العليا (الدكتوراه والماجستير والدبلوم)، بأن سير العمل في وزارتكم الموقرة ينتمي للبلدان الضاربة بالفوضى والوساطات الشخصية. تأكدت من الأمر أولاً عندما سعيتُ بأن أقدّم نفسي في إطار إعلانكم عن استقبال الكفاءات الراغبة بالعودة إلى البلد، ومقابلتي الخاطفة لإداري من إداريكم في مكتبه بالجادرية، ظل يتصرّف بشكل بيروقراطي حتى دون الاطلاع على الملف (المرقم 3273 بتاريخ 29-08-2011)، أو معرفة شخصي المتواضع وحصيلتي الثقافية والعلمية، من دون الحديث والتساؤل بالمقابل عن حصيلته المماثلة هو نفسه، وقبل ذلك كله تقديم إجابة مقنعة لشريحة كبيرة من الأكاديميين العراقيين عن سبب توظيف إداريّ، لا يَعْرف يقيناً علماء البلد ومفكريها وأكاديمييها في منصب يُوْجب هذه المعرفة الضرورية. ولا أتحدث عن أمر شخصي بالضرورة حتّى الآن.

□شاكر إلعيبي

هناك سبب موضوعيّ لنشر هذه الرسالة للرأي العام العراقيّ: إن ممارسات وزارتكم الموقرة تعاني الكثير من التسيّب الذي يؤثر بشكل مباشر على مصير العديد من المواطنين العراقيين. حالتي الشخصية هي مثال لا غير على حالات كثيرة نعرفها جميعاً. أرجو من سيادتكم ملاحظة أني كنتُ في الجادرية شهر حزيران /يونيو عام ٢٠١١ قادماً لهذا الغرض من تونس التي أعمل في إحدى جامعاتها. وقد كلفني الأمر مبلغا يتجاوز راتبي الشهريّ في تونس للوصول من هناك إلى العراق بغياب خطوط جوية مباشرة تربط بلدنا بغالبية بلدان العالم. هذا أول الغيث: ثمة وضع بيروقراطي لا مبالٍ بمصائر الكائنات العراقية من جميع الأطياف والطبقات والفئات. ثم عدتُ ثانية في شهر آذار من العام التالي ٢٠١٢ للقيام حصرياً بإجراءات التصديق والترجمة وإعداد ملف طويل عريض، مكْلف هو بدوره مادياً ونفسياً ومن دون سبب سوَى أن جماعة فاسدة في البلد كانت قد زوّرت شهاداتها، كما يعلم القاصي والداني، وحمّلت جماعة بريئة أخرى وزر فعلتها. أثناء هذا العام، سيادة الوزير، كنت قد اتفقتُ مع جامعة دهوك على عمل جامعي وحصلتُ على جميع الموافقات الإدارية شريطة إثبات صحة صدور شهاداتي وفقا لتعليمات وزارتكم. منذ البدء نحن متهمون من طرفكم، أيها الوزير الموقر، بسبب مزوّري البلد الذين لم يحاسبهم أحد، وعلينا إثبات براءتنا من جنحة لم نرتكبها. لا بأس. لقد قدّمتُ الملف إلى الوزارة التي زوّدتني برقم وتاريخ هما (١٨٧٠، بتاريخ ١٠-٤-٢٠١٢) وطلبتْ مني الاتصال بالملحقية الثقافية العراقية في برلين للمتابعة على أساس أنها المسؤولية أيضاً عن تصديق شهادات الجامعات السويسرية. وهو ما فعلته تلفونياً بادئ الأمر ثم برسالتي شهر أيار /مايو ٢٠١٢:

"الأخوة الكرام في الملحقية الثقافية في برلين، تحية وبعد، من أجل تصديق صحة وثائقي الجامعية: الدكتوراه والماجستير والدبلوم التي حزتُ عليها كلها من سويسرا، أي من المدرسة العليا للفن البصريّ في جنيف بالنسبة للدبلوم، وجامعة لوزان بالنسبة للماجستير والدكتوراه، أخبرتني وزارة التعليم العالي في بغداد أنها أرسلتْ إليكم جميع هذه الوثائق لتصديقها في ملف رقمه وتاريخه: شاكر إلعيبي إسماعيل، رقم الكتاب ١٨٧٠، بتاريخ ١٠-٤-٢٠١٢. أرجو منكم عبر هذا الإيميل إعلامي عن سير إجراءات التصديق بسبب حاجتي الماسة إليها من أجل العمل الجامعيّ للسنة الدراسية القادمة التي هي، كما تعلمون، على الأبواب".

فأجابتني الملحقية بالشهر نفسه تقول بأنه لم يردها أي كتاب بشأني حول صحة الصدور. ثم عاودتُ الكتابة لها ثانية بالشأن نفسه في شهر حزيران من العام نفسه وكانت إجابتها هي: "للأسف إلى الآن لم يصلنا كتاب برقم ١٨٧٠ أو باسمكم، لذلك يرجى الاتصال بالوزارة والتأكيد عليهم لكي يرسلوا الكتاب مرة ثانية". هذا مقترح جديد سيادة الوزير، لا يبالي مرة أخرى بمصير مواطن عراقي يسعى للعودة إلى بلده بعد ثلاثين عاماً والعمل فيه. حسناً. كلفت أحد إخواني بمراجعة الوزارة لهذا الغرض. وفعلاً أعطى موظفيكم الملفي رقماً وتاريخاً جديدين هما (٣٥٥٧ بتاريخ ٨--٠٨-٢٠١٢). لقد مضت إذنْ عدة شهور ضاع خلالها الملف كما يبدو لي وسط ركام الأوراق والفوضى العارمة وعدم الشعور بالمسؤولية المادية والأخلاقية إزاء مواطن وشاعر وكاتب عراقيّ. لا بأس. عدتُ للكتابة ثالثة بتاريخ ٥-٠٩-٢٠١٢ للملحقية التي أكدت لي في اليوم التالي مباشرة: "لم يصلنا أي كتاب بشأن معاملة صحة الصدور باسمك ومن المتوقع أنها أرسلت إلى السفارة في سويسرا أو في لاهاي لأن ملحقيتنا متخصصة فقط في شؤون الدارسين في الجامعات الألمانية والنمساوية". هذا أمر جديد، فهل من المعقول أن الوزارة والملحقية لا تعرفان طيلة هذا الوقت أن "ملحقيتنا" متخصّصة فقط بشؤون الدارسين في الجامعات الألمانية والنمساوية، ولماذا لم تقل ذلك منذ البدء. ثم ما علاقة لاهاي بالأمر؟. جميع هذه المراسلات بحوزتي على الإيميل، وهي كما تعلمون وثائق يعترف بها القانون وذلك لعدم إمكانية تدليسها. لا بأس للمرة الأخيرة. كتبتُ، بتاريخ ٨-٠٩-٢٠١٢، إلى السفارة العراقية في جنيف (أعرف أن هناك ملحقية في جنيف لكوني أحمل الجنسية السويسرية) التي وجدتُ بريدها الإلكتروني (jnvrep@iraqmofamail.net) على النت. لم تجب السفارة حتى اللحظة، لكن التاريخ الأخير يعني الآن، سيادة الوزير، بأننا على أبواب العام الدراسيّ الجديد، أي أن وزارتكم قد تدخلتْ بشكل فظيع وسبّبت لي ضرراً حقيقياً، مادياً ومعنوياً كما في مصطلحات القانون، وأجّلت حياتي الشخصية لمدة عامين كاملين. وإذا لم يُحْسن بعض موظفي وزارتكم الموقرة العدّ فأنا أذكّرُهم بأننا نُمْضي حتى الآن ستة أشهر تقريباً في قضية صحة التصديق هذه. هنا بعض نتائج البيروقراطية وعدم الشعور بالمسؤولية تجاه مواطن مثلي قضى جُلّ حياته مكافحاً ضد الظلم، ومن أجل نظام اجتماعيّ وثقافيّ وأكاديميّ سويّ وعادل. إن مجريات هذه الحكاية ليست من العدالة بشيء. وهي محض مثال على ما يجري كل يوم لمواطنين عراقيين كثيرين، في وزارتكم الموقرة وفي وزارات غيرها.

لقد نُصحت مرات عدة بأن أجد لنفسي "واسطة" من بين المتنفذين والمسؤولين والمقرّبين لحكومتكم، ولا ينقصني الأشخاص بهذا الاتجاه، وأولهم النائب على الشلاه الذي تربطني به علاقة إنسانية قديمة وقضى بعض الوقت في منزلي في جنيف سابقاً. لم أشأ أن أفعل مطلقاً، رفضاً للمبدأ ولأني أجد أن أمر التصديق يقع في إطار البداهة الأولية والواجب البسيط من طرف الدولة تجاه مواطنيها، إذا لم أقل مثقفيها.

وعليكم السلام.

"أبــو الكَلــوب" والشبــاب العراقــي

□حسين رشيد

1

أثار موضوع غلق النوادي الاجتماعية، والبارات، ومحال بيع الخمور. الكثير من الآراء بكلا الاتجاهين، بالضد والمع. وهي حالة ديمقراطية كفلها الدستور، غير المطبق، في الكثير من مواده، والمختلف عليه في الكثير من تلك المواد أيضا. مثلما كفل هذا الدستور الحريات العامة والخاصة التي تحاول بعض الجهات التضييق عليها، لأسباب وغايات عدة. طوال الأيام الماضية، تناقلت وسائل الإعلام ردود الفعل، فقد كتب عنه في أغلب الصحف العراقية، مثلما تناولت الفضائيات والإذاعات الخبر كلاً حسب ماتراه وما تنتهجه من خطاب إعلامي، أو سياسي، أو ديني. لكن بالنتيجة العامة، كانت ردود الفعل، من قبل النخبة المجتمعية من أدباء، ومثقفين، وفنانين، وإعلاميين، ومنظمات مجتمع مدني، ومنظمات حقوق إنسان، مُدينة وشاجبة ومستنكرة بشدة، لمثل هكذا قرار جائر، وأفعال غير منضبطة رافقته، أقدم عليها المنفذون للأمر خاصة في ما يتعلق بالنوادي الاجتماعية مثل :الأدباء والعلوية والمشرق وآشورلاتليق ببلد تدعي حكومته إنه ديمقراطي، وأنها جاءت بطريقة شرعية وديمقراطية عبر صناديق الانتخابات.

ومن أغرب ماتابعته، هو مابثته قناة الاتجاه الفضائية حين ضيفت رئيس لجنة الشباب والتعليم في مجلس محافظة بغداد، في برنامج خاص بهذا الشأن. واللطيف في الأمر أن الضيف المسؤول كان ضيفا لحلقة سابقة، بثتها ذات القناة في الشأن ذاته، في الصولة الأولى لرجال القانون، حين أقدموا على غلق هذه النوادي ومهاجمة روادها قبل شهور. بالطبع موقف الفضائية معلوم كونها تمثل توجها ذات خطاب ديني، والمتصلون إن لم يكن متفقا معهم فهم من القريبين إلى القناة وخطابها. السيد المسؤول لم يبتعد عن هذا الخطاب كثيرا وحاول أن يكون في منطقة الوسط لكنه لم يستطع تدبر الأمر، لأسباب شتى منها عقائدية وشرعية ومصالحية. بالنتيجة فشلت القناة عبر هذا البرنامج في أن تكون مهنية ومنطقية بشكلٍ ولو من بعيد.

2

السيد رئيس لجنة الشباب والتعليم في مجلس محافظة بغداد، قال عبر البرنامج، إن هناك معلومات تفيد ببيع المخدرات وحبوب الهلوسة في داخل هذه النوادي والبارات. مشيرا في ذات الوقت إلى أن نسبة تناول المخدرات ارتفعت بنسبة كبيرة عما كانت عليه قبل عام ٢٠٠٣. ولابد من المحافظة على الشباب العراقي، من هذه المخاطر والسموم، التي أخذت تفتك به. وهو شيء جميل أن يفكر السيد المسؤول بالشباب، في منامه ويقظته، ويشغل نفسه بهمومهم، ناسيا أن أكثرهم من غير عمل، وأن نسبا كبيرة منهم من خريجي الجامعات والمعاهد، وأنهم يقضون ساعات يوميا، بالتنقل بحثا عن عمل، ويحتملون ضوضاء سيارات المسؤول وهي تجول شوارع العاصمة، كيفما تشاء، تسير عكس السير، تستدير من أين ما تريد، وتقطع في الشارع حتى إذا كان ضوء الإشارة أحمر، لا لشيء فقط لأنه المسؤول وأحياناً موكب المسؤول.

ياحضرة رئيس لجنة الشباب والتعليم البغدادية، وفروا فرص عمل ملائمة لهؤلاء الشباب من خلال مشاريع عمرانية، افتحوا النوادي الرياضية والاجتماعية والترفيهية، أقيموا دورات لتأهيلهم وتطويرقدراتهم وقابلياتهم في شتى المجالات والاختصاص من أجل أن يكونوا رجال وبناة المستقبل، أعيدوا الحياة إلى دور السينما، ادعموا حركة المسرح، أنشئوا حدائق ومتنزهات ومدناً ترفيهية. افتحوا منتديات ثقافية وفنية، وادعموا ما موجود منها الآن. وفروا ولو جزءاً بسيطاً من مستلزمات العيش الكريم والرغيد لهم ولعوائلهم، حينها سيبتعد الشباب من تلقاء أنفسهم عن هذه السموم، ولم يكونوا بحاجة لتوجيهاتكم ومشاعركم الأبوية، وحرصكم المسؤول ولا لصولات وجولات أمنية، لغايات سياسية وشرعية.

3

ولأجل أن يعلم السيد المسؤول عضو مجلس محافظة بغداد، أن النسبة الأكبر من الشباب الذين يتناولون هذه السموم، هم من أبناء مناطق الجنوب ومناطق الفرات الأوسط، ومن بينها بالطبع محافظتا النجف وكربلاء المقدستان. و لمن يجهل السبب نقول إن منع الخمور، لأجل تنشط تجارة حبوب الهلوسة والمخدرات بأنواعها المختلفة، كي يبقى الشاب يدور في هذا الفلك، ولا شأن له بما يجري في البلد من تحولات وإشكالات، يكون له بها رأي وفعل.

قبل فترة وجيزة دخلت بصحبة أحد الأصدقاء في مقهى شعبي في سوق الديوانية، في البدء تفاجأت بالهدوء في هذا المقهى، طلبنا الشاي ونحن نتمعن في وجوه مايقرب من أربعين إلى خمسين شابا، أغلبهم في بداية العقد الثاني جالسين في قمة الهدوء الاسترخاء، وكل واحد منهم يطلق عبر دخان أركيلته الهموم تلو الهموم. ولم يعكر ذلك الهدوء إلا صوت أحد هؤلاء المسطولين، وهو يشير إلينا: يبدو أنهم زبائن جدد. ليرد عليه زميله اسكت لا تتكلم. وعاد الثالث يهمس انتم لاتفهمون إنهم من التجار. واستمر الحديث بينهم. إلى هنا وانتهى المشهد في الديوانية، وهذا الحال يعم أغلب مدن وأحياء الجنوب والفرات الأوسط، حيث باتت المخدرات وحبوب الهلوسة، تجارة رائجة ومربحة يمارسها البعض بغطاء شرعي وسياسي. ومن بين ما يعرف الآن وشاع بشكل لافت في الآونة الأخيرة، نوع جديد من هذه الحبوب يسمى بـ(أبو الكَلوب)،و سبب تسميته أنه يسطل المتناول، لكنه يبقيه مفتوح العينين حتى إذا سطا عليه ملك النوم.

إذن ياسيادة المسؤول، إن منع الخمر سبب الأول لتزداد نسبة تعاطي المخدرات وانتشارها في المناطق المشار إليها سلفا. وحتى نثبت لك ذلك راجع الإعلام وسوف تعلم كم مرة، ومرة تم مسك، كميات كبيرة من الحبوب والمخدرات في هذه المناطق. ولو تمت المقارنة بين عدد متعاطي الحبوب والمخدرات في أي من هذه المناطق، مع إقليم كردستان لرجحت كفة تلك المنطقة، لأن في مدن الإقليم لا يوجد منع لبيع الخمور وتناولها. والأمر ينطبق على محافظتي نينوى وديالى. رغم كل ما مر بهما من إرهاب وتطرف، وذات الأمر ينطبق -ولو بنسبة أقل- في محافظتي الأنبار وصلاح الدين، رغم عدم وجود محال لبيع الخمور، لكن لا مكان للحبوب والمخدرات. بالإضافة إلى الضغط والكبت الديني المتواصل، وفقدان ملامح ومعالم الحياة الاجتماعية وطبيعة تلك المدن القريبة من الماء، والتي تكون قريبة من الحياة والجمال والفن والأدب، لكن....

4

في صلاة الجمعة الماضية جاء صوت آخر، من خطيب جامع ترك كل مشاكل الحياة العراقية السياسية والأمنية والاقتصادية والخدمية، وطالب الحكومة بغلق هذه النوادي والبارات وإنشاء لجنة "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر". لتكون بداية الدخول في نفق الدولة الدينية. التي يريد الكثير من المتواجدين الآن في المشهد السياسي أن تقام. ولابأس بذلك، لكن شرط أن تتوفر مقومات هذه الدولة الدينية في المجتمع العراقي. وكيف سيكون شكلها ومذهبها وقانونها وفتواها، وهي إلى حد الآن تختلف في تحديد شهر رمضان والعيد. هل من الممكن أن يقبل المواطن العراقي، بأن تجول هذه اللجنة في الشوارع وفي يدها الهراوات، تضرب هذا، وتعنف تلك بسبب خلل في حجابها ولونه، أو أن أصابع كفيها بارزة للعيان ،وان فرض الأمر عليه بالقوة والعنف؟ ما مستقبل بقية الطوائف والأديان الأخرى التي عاشت تحت خيمة العراق. أظن أن المواطن العراقي بكل خصوصياته، حتى الديني المعتدل، لا يقبل بذلك، ولن يسمح لعمل هذه اللجنة مثلما تعمل عند جارتنا الشرقية والغربية .

في كثير من الأحيان، يقول البعض ممن يقف في جانب هذا القرار، في تعليقاته: إن الغالبية العظمى من الشعب العراقي هي مسلمة، وهذا قول صحيح، ولكنها ليست أغلبية دينية. نعم هم مسلمون لكنهم غير دينيين، الشارع العراقي لم يكن في يوم ما شارعا دينيا لأي دين،أو مذهب، أو طائفة، هو شارع مدني، يؤمن بأن لكل شخص حقه في ما يلبس ويأكل ويشرب ويطالع ويعمل ما يريد وفق نظم وتقاليد اجتماعية متحضرة، لا تسيء للآخر.

حين أعلن نظام البعث المباد، وقائده المقبورعن حملتهم الإيمانية، التي تكللت بغلق البارات والنوادي الليلية، تحولت البيوت، والمكاتب، والمحال، والمزارع والبساتين، لأماكن بديلة. وإذا ما وقفنا قليلا عند هذه الحملة الإيمانية في مضمونها المعلن، وهو موجة التمدد الديني، والمواجهة الدينية مع الغرب وخاصة أمريكا، وحلفائها، مع المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على المجتمع العراقي، خاصة بعد دخول الكويت وتحريرها وقمع الانتفاضة التسعينية، إضافة إلى أسباب أخرى لاحصر لها. أما في مضمونها المخفي، فان سبب غلق البارات والنوادي هو تحول طاولاتها إلى شبه ملتقى سياسي معارض لسياسية النظام، من خلال مناقشة التفاصيل اليومية وخاصة المعيشية منها للفرد العراقي الذي كان يتلوع بنيران سلطة فاشية، وسياط حصار محلي داخل حصار خارجي ،إذ عجزت كل تقارير رجال الأمن والمخبرين والعملاء، وحملات الدهم والاعتقال، من إيقاف تلك النقاشات والآراء التي كانت تدعو إلى حراك شعبي ،علاوة على دور هذه النوادي في ترسيخ مفاهيم الحياة الاجتماعية المدنية والثقافية والفنية. نتمنى أن لا تكون المضامين الخفية للحملة الحالية أشبه بتلك الحملة.

خسرت حياتي (٣)

ماذا قال الشبوط لخضير الخزاعي في لبنان ؟

□غالب الشهبندر

كان ألبير كامو يؤكد أن قضية الانتحار هي القضية الفلسفية الأولى ، كان يكره الأسئلة الميتافيزية ،ويسخر من أجوبة الفلاسفة على الأسئلة التي تبحر في جذور الأشياء ، كان يريد أن يثبت بأن الحياة يمكن بل تستحق أن تُعاش حتى وإنْ كان الكون عبثا ..

بالنسبة لي ، أقول حتى إذا كان الكون حكمةً فالحياة لا تُعاش ما دام هناك خبثاء جبناء منافقون ، ولم أجد أكثر نفاقا في هذه الدنيا من خلال مسح شخصي عادي مثل (المتدينين)،أضع كلمة المتدينين بين هلالين حاصرين للغاية ،وفي روايتي التي صدرت مؤخرا بعنوان (العودة إلى الرصيف) ثمة قول لي ثبّته في المتن ، وهو (الدين حقيقة والتدين كذبة) ، والأقوال في مثل هذه الإرسالات تُقال على ذمة النسبية وليس الإطلاق كما هو معلوم.

كانت هناك مشاكل (دعوتية) في سوريا ، جاء وفد من الدعوة لحل هذه المشاكل ، وكان من بين القادة الدعاة صاحب المقولة العكسية التعسة النحسة ،(اليد التي تتوضأ لا تسرق) أي خضيرالخزاعي ، نائب رئيس جمهورية العراق المسكين ، ولا أريد أن أطيل بما جرى ، حيث كان لخضير موقف ثوري رائع في نكران الذات،آتي عليه لاحقا بإذن الله تبارك وتعالى ...

ولكن كان من بين المشاكل ، أن الحزب كان يتخوف أو يتوجس من محمد عبد الجبار الشبوط ، من أن يكون في نيته الانشقاق، وهو كان يدير جريدة البديل الإسلامي ، وكانت الدعوة تشك أن عزت الشابندر يدفع به بهذا الاتجاه ، والواقع كانت قيادة الدعوة بشكل عام تخشى محمد الشبوط ، ولم ترتح له ، خاصة وقد كان من جماعة سامي البدري، وسامي البدري على علاقة سيئة بالدعوة، ولهذا حديث يطول يأتي في وقته ، ولكن النقطة التي صعدت من شكوك حزب الدعوة بنوايا السيد محمد عبد الجبار الشبوط هو إشرافه على جريدة البديل الإسلامي التي كانت تابعة لعزت الشابندر بشكل وآخر ، ومهما يكن، كان كل ذلك من أسباب صراع عنيف شرس بين بعض قيادة الدعوة وبين الشبوط ، وكان (بطل الصراع) من طرف الدعوة الأستاذ عبد الزهرة البندر ، المشهور بـ (أبو نبوغ) ، وبحسب كل هذه المعطيات ، قرر الأستاذ خضير أن يسافر إلى لبنان للحديث مع السيد الشبوط ، لأن هذا الأخير قرر ترك سوريا والعيش في بيروت لأسباب ليس هنا مجال بيانها ....

ما الذي حصل ؟

حسب علمي كان هناك عتاب من خضير مع الشبوط ، وكان خضير واعظا من الطراز الرفيع ، والشبوط يسمع ، كان خضير يؤكد ضرورة الحفاظ على وحدة الحزب ، وأن يلتزم الشبوط بقرارات الحزب ، وأن لا يعمل حسب اجتهاده ...

ماذا قال الشبوط لخضير في نهاية المطاف حيث فشلت مواعظ خضير كما فشلت مع غير الشبوط ؟

قال محمد الشبوط لخضير : لا يحق لك أن تتكلم معي ، لسبب بسيط ، أنك عثمان بن عفان وأنا أبو ذر !

ليس المهم هنا أن يصف الشبوط خضير بأنه عثمان ، ولكن هل حقا يستحق هذا الوصف الخطير ؟ جاء وقت ما أجلتُ الكلام عنه ...

لقد اقترح الدعاة في سوريا على الحزب أن يتولى خضير قيادة العمل في سوريا ، وافق خضير مباشرة ولكن بثلاثة شروط !

الشرط الاول : أن يتقاضى راتبه بالدولار ، وحسب ما أتخطر ألف دولار .

الشرط الثاني : أن يقتني جواز سفر سورياً .

الشرط الثالث : أن يكون بيته في المزة أو مكان آخر يتمتع بنفس مواصفات بيته في شمال طهران .

واليوم ، لست أدري ، هل ما زال خضير الخزاعي بمثابة عثمان بن عفان بتصور أخينا محمد عبد الجبار الشبوط ؟ وللحكاية تتمة ، بل تتمات !